

**المقياس: المسؤولية الدولية**  
**المستوى: السنة الأولى ماستر قانون عام معمق**  
**الدكتورة: عائشة عبد الحميد**

**المحاضرة رقم 04:**

رابعاً- صور إسناد الأفعال غير المشروعة لأجهزة الدولة:

يمكن تصور صور إسناد المسؤولية الدولية لأجهزة الدولة كما يلي:

**1. المسؤولية بسبب التشريعات أو أعمال السلطة التشريعية:**

تكمن هذه الحالة في:

- أ. اعتماد قانون أو تشريع تتعارض أحكامه مع قاعدة قانونية دولية.
  - ب. الامتناع عن اعتماد قانون ضروري لأجل تنفيذ الالتزامات الدولية للدولة.
  - ج. الامتناع عن إلغاء قانون يتعارض أو يتناقض مع الالتزامات الدولية للدولة.
- ولا يمكن للدولة أن تتخلص من التزاماتها الدولية من خلال نص المادتين 27 و 46 من اتفاقية فيينا للمعاهدات الدولية لعام 1969: "على عدم جواز التحجج أو الاستظهار بالقانون الداخلي للدولة لأجل تبرير عدم تنفيذ معاهدة ما".

**2. المسؤولية الدولية بسبب تصرفات السلطة التنفيذية:**

وتتمثل هذه الصورة في:

- أ. غياب الحماية الضرورية أو المعاملة التمييزية ضد الأجانب.
- ب. عدم التحقق أو المتابعة ضد مرتكبي الأفعال غير المشروعة دولياً.
- ج. عدم احترام العقود المبرمة مع الأشخاص الأجانب الخاصة.

**3. المسؤولية الدولية بسبب تصرفات السلطة القضائية:**

وتتمثل في:

- أ. تطبيق قانون داخلي مخالف للالتزامات المترتبة على الدولة دولياً، أو تطبيق القانون الدولي بشكل مخالف لمضمونه.
  - ب. إنكار العدالة، والمقصود به:
    - إما حرمان الأجانب مطلقاً من اللجوء إلى العدالة.
    - أو كون جهاز العدالة جهاز فاسد وغير مستقل.
    - لا يحترم الضمانات الممنوحة في العادة للمتقاضين.
- مثل تجاوز آجال الإيقاف، الحبس الاحتياطي، عدم تمكين الأجانب من المحاكمة العادلة.
- سو ممارسة الأعمال القضائية: الملاحقة، الاعتقال، الإحالة ... إلخ